قضايا سياسية

اسم المقال: مفهوم العدالة في فلسفة رونالد دوركين
اسم الكاتب: عمار احمد عبود، أ.م.د. احمد عبد الكريم عبد الوهاب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7572
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 04:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مفهوم العدالة في فلسفة رونالد دوركين[▽]

The concept of justice in the philosophy of Ronald Dworkin

عمار احمد عبود[*] أ.م.د. احمد عبد الكريم عبد الوهاب[**]

Ammar Ahmed Abbood Ahmed Abdel Karim Abdel Wahab

المستخلص:

يطور رونالد دوركين نظريته عن العدالة في إطار مرجعي للمحاولات النظرية الليبرالية – التي كان جون رولز قد بدأها في سبعينيات قرن العشرين – لإصلاح الفلسفة السياسية ونظرية العدالة على وجه الخصوص بغية تعزيز شرعية النظام السياسي والاقتصادي الليبرالي، ليتم أعادة النظر فيها وصياغتها على أساس العدالة (عدالة إعادة توزيع الموارد).

حاول رونالد دوركين عن طريق نظريته للعدالة التوفيق على المستويين النظري والعملي بين مفهومي الحرية والمساواة؛ فعلى المستوى النظري لا يمكن لأية نظرية سياسية أن تكون جديرة بالاهتمام ما لم تقر بتكامل هاتين القيمتين؛ إذ لا غنى لأحدهما عن الآخر، أما على المستوى العملي فلا يتصف الواقع السياسي بالشرعية السياسية ما لم يحقق الحرية والمساواة، إذ لا يمكن أن يحقق متطلبات مواطنيه فيما لو أعلى من شأن إحدى هاتين القيمتين على الأخرى، لذا فالصراع الطويل بين دعاة المساواة من جهة وبين دعاة الحرية من جهة أخرى بشأن أولوية أي القيميتين على الأخرى لا أساس له من الصحة، وبناءً على ما سبق، تتناول هذه الدراسة نظرية العدالة لرونالد دوركين القائمة على وحدة مفهومي الحرية والمساواة، فيما أسماه "أطروحة وحدة القيم"، وكيفية توظيفها في المجالين السياسي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الأخلاق، السياسة، القانون، الأخلاق الموضوعية، المسؤولية الأخلاقية، العالم المثالي.

Abstract

Ronald Dworkin develops his theory of justice within a frame of reference of liberal theoretical attempts - which John Rawls had begun in the 1970s - to reform political philosophy and the theory of justice in particular in order to enhance the legitimacy of the liberal political and economic system, to be reconsidered and formulated on the basis of justice (justice Redistribution of resources).

Through his theory of justice, Ronald Dworkin tried to reconcile, on both the theoretical and practical levels, the concepts of liberty and equality. At the

[▽] تاريخ التقديم : 2023/10/8 تاريخ القبول: 2023/11/13 تاريخ النشر: 2023/12/31

[*] جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع الفكر السياسي. amar.ahmed1201b@copolicy.uobaghdad.edu.iq

[**] جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع الفكر السياسي. ahmed.abdulkareem@copolicy.uobaghdad.edu.iq

theoretical level, no political theory can be worthy of attention unless it acknowledges the complementarity of these two values. One of them is indispensable for the other, but on the practical level, the political reality is not characterized by political legitimacy unless it achieves liberty and equality, as it cannot achieve the requirements of its citizens if one of these two values is given priority over the other. Therefore, the long struggle between advocates of equality on the one hand, and Liberty advocates, on the other hand, regarding the priority of any of the two values over the other is baseless, and based on the above, this study deals with Ronald Dworkin's theory of justice based on the unity of the concepts of liberty and equality, in what he called "the unity of values thesis," and how to employ it in the political and economic field.

المقدمة: –

قدّم المفكر السياسي الأمريكي المعاصر رونالد دوركين (1931–2013م) اسهامات عدّة في الفكر السياسي الغربي المعاصر عامة والفكر السياسي الأمريكي خاصة، لا سيما في مجال العدالة؛ فهو أحد الشخصيات الرائدة في الفلسفة القانونية والسياسية على مدار الأربعين عامًا الماضية أو نحو ذلك، أهم مؤلفاته: إمبراطورية القانون (LAW'S EMPIRE) عام1986م، الفضيلة السيادية وقانون الحرية (Sovereign Virtue, Freedom's Law) عام1996م، الفضيلة السيادية (Sovereign Virtue) عام 2000م، العدالة في الجلباب (Justice in Robes) عام 2006م، هل الديمقراطية ممكنة هنا؟ (Is Democracy Possible Here?) عام 2006م، ثم اعقبها بأبرز أعماله العدالة للقنافذ (Justice for Hedgehogs) عام2011م، فضلًا عن عدد كبير من المقالات والمحاضرات، لتشكل مجموعة كبيرة واحدة تتضمن نظريته في الأخلاق، نظريته في السياسة ونظريته في القانون [1].

يرتكز رونالد دوركين في نظريته إلى العدالة (أطروحة وحدة القيم) على وحدة المفهوم لقيمتي الحرية والمساواة، ذلك عن طريق بحثه في حقيقة التعارض الشائع في اغلب الأحيان بين الحرية والمساواة إن كان له أساس من الصحة ام أنه مجرد وهم، والذي يقوم على تصور أنه لا يمكن قيام مجتمع مساواتي إلا من خلال القضاء على حرية مواطنيه بحيث لا يمكن التوفيق بين هاتين القيمتين الأساسيتين [2]، فما هو مفهومه العام للعدالة؟ وكيف تم توظيفه في المجالين السياسي والاقتصادي؟ هذا ما سوف يتم بحثه عبر ثلاثة محاور.

---

(1) Stephen Cuest, *Ronald Dworkin*, 3rd ed, Stanford University Press, California, 2013, p. vii.

(2) Ronald Dworkin, *Sovereign virtue: The theory and practice of equality*, Harvard university press, Harvard, 2002, p. 123-124. And See: Ronald Dworkin, *Justice in robes*, Harvard University Press, Cambridge, 2006, London, p. 105.

أهمية البحث: يحتل موضوع العدالة حيزًا كبيرًا في الفكر السياسي الغربي عامة والفكر السياسي الأمريكي خاصة لدورها الرئيس في تعزيز شرعية النظام السياسي، ويعد المفكر الأمريكي المعاصر رونالد دوركين من بين المفكرين البارزين الذين كانت لهم اسهامات مهمة في هذا المجال ترجع أهميتها إلى قيمة ما طرحه من أفكار ومقترحات تميزت بجاذبيتها وطابعها الإنساني الذي يحفز للمضي بتبنيها كطموح نحاول التقرب به للعالم المثالي.

مشكلة البحث: تستند مشكلة البحث إلى سؤال محوري رئيس مضمونه: ما هي معالم أو مضامين نظرية العدالة في فلسفة رونالد دوركين؟ ممّا يترتب على هذا السؤال تساؤلات فرعية عدة لتستكمل جوانب الإشكالية، أهمها:

- كيف يمكن قيام مجتمع مساواتي دون القضاء على حرية مواطنيه؟
- كيف يمكن للمجتمع السياسي العادل تحقيق التكامل بين: الاخلاق، السياسة، القانون؟
- ما طبيعة العلاقة بين الأخلاق الموضوعية والاحكام الأخلاقية الخاصة؟
- ما هي أبرز المعالجات في المجال السياسي والاقتصادي للوصول إلى العالم المثالي؟

فرضية البحث: إن فيلسوفًا معاصرًا مثل رونالد دوركين اختار التنظير ضمن الاتجاه الليبرالي المساواتي، وانفرد عن سابقيه من المفكرين بتقديم نظرية في العدالة يحاول فيها نفي التعارض بين الحرية والمساوة، يحتاج أن يفسر ويتعاطى بشكل معاصر مع أسئلة أبستمولوجيا متنوعة تطرح معوقات تحقيق نظريته على ارض الواقع، وهذا ما يظهر بشكل جلي في نظريته والمبادئ التي يستند إليها.

منهجية البحث: لغرض التحقق من فرضية البحث، اقتضت الضرورة استثمار الطريقة المنهجية لتحليل النص لعرض مفهوم العدالة في فلسفة رونالد دوركين، وتحديد المصطلحات والمفاهيم التي استخدمها مثل: الحرية، المساواة، الديمقراطية، فضلاً عن استخدام المنهج النقدي لغرض تبيان ما ينطوي عليه مفهومه للعدالة من مواطن القوة والضعف.

هيكلية البحث:

تألفت الدراسة من ثلاثة محاور، يبحث المحور الأول في المفهوم العام للعدالة لدى رونالد دوركين، بينما يختص المبحث الثاني في مفهومه للعدالة السياسية فيبحث في متطلبات النظام السياسي العادل وشكل الديمقراطية المناسب لتحقيق ذلك، أما المحور الثالث فيتعامل مع تصوره للعدالة الاقتصادية القائمة على مبدأ المساواة في الموارد في بداية انطلاق الناس في حياتهم وكيف يمكن تطويره ليكون أكثر واقعية عند تطبيقه.

أولًا: المفهوم العام للعدالة عند رونالد دوركين (أطروحة وحدة القيم)

يقدم رونالد دوركين دليلاً على وحدة المفهوم بين قيمتي الحرية والمساواة، الذي يُبيّن عن طريقه مدى الارتباط والتكامل بين هاتين القيمتين؛ فأطلق عليه بـ " مبدأي الكرامة الإنسانية"، اللذين يُشكلان معًا أساس الكرامة الإنسانية؛ ذلك لأنه لا غنى عنهما لأية حياة إنسانية جديرة بأن تعاش وأن التنازل عن أي من هذين المبدأين يفضي بالضرورة إلى ضياع الكرامة الإنسانية، وهذان المبدآن همّا: مبدأ الاهتمام المتساوي بحياة كل إنسان، ومبدأ المسؤولية الشخصية عن هذه الحياة [1].

1. **مبدأ الاهتمام المتساوي بحياة كل إنسان:** يطلق عليه رونالد دوركين "مبدأ القيمة الأساسية"، فيذهب إلى أن لكل شخص نوعًا خاصًا من القيم الموضوعية (لا يحدّها زمان أو مكان)، ومن ثمَّ نجاح أو فشل حياة الإنسان لا يخصه فقط وإنما تخص الحياة البشرية إذ ينبغي أن يتأسف الجميع على الحياة الضائعة حتى لو كانت تخص حياة شخص آخر؛ كونه نجاحًا أو فشلاً يخص الحياة الإنسانية بأجمعها، ولذلك يتفق الجميع على رفض الظلم في أي مكان وتحت أي ظروف، ويرفض الجميع أن يحيا البشر في ظروف سيئة أو أن تصبح الإنسانية مهددة بالضياع [2].

يرغب الجميع في أن يحيى حياة تتسم بالرضا، ولا يوجد خلاف في أهمية ذلك وضرورة استمراريته بصورة دائمة وليست مؤقتة؛ إذ أن أية حياة إنسانية ظهرت إلى الوجود ينبغي أن تسير بصورة تتسم بالرضا ولا ينبغي هدمها، وإنما ينبغي أن يتقبّل الجميع أن يكون هناك اهتمامٌ متساوٍ بكل حياة إنسانية، فضلاً عن استحالة فصل احترام الذات عن احترام أهمية الآخرين، ذلك أن تصرف الشخص بطريقة تنكر الأهمية الأساسية لأية حياة إنسانية هو تقليل من قيمة حياته هو أيضا وإهدار لكرامته وليس فقط لكرامة الآخرين؛ فاحترام الشخص لإنسانيته يعني احترام إنسانية الآخرين، وإذا ما تعامل مع حياة الآخرين على أنها ليست ذات أهمية أساسية يعني بالضرورة أنه احتقر حياته أيضًا [3].

2. **مبدأ المسؤولية الشخصية عن هذه الحياة:** يذهب هذا المبدأ إلى أن كل شخص لديه مسؤولية خاصة لتحقيق النجاح في حياته، وهي مسؤولية تشمل ممارسة حكمه على نوع الحياة التي ستكون ناجحة له، ممّا ينبغي ألا يقبل في أن يكون لأي شخص آخر الحق في إملاء تلك القيم الشخصية عليه أو فرضها عليه دون

---

(1) See: Ronald Dworkin, *Is democracy possible here?*, 3rd ed, Princeton University Press, New Jersey, 2008, p. 9-10. And See: Stephen Guest, *Ronald Dworkin*, op cit, p. 164-165.

(2) See: ibid, p. 9-10. And See: Drucilla Cornell, Nick Friedman, *The mandate of dignity: Ronald Dworkin, revolutionary constitutionalism, and the claims of justice*, Fordham University Press, New York, 2016, p. 80.

(3) See: Drucilla Cornell, Nick Friedman, *The mandate of dignity*…, op cit, p. 88. And See: Ronald Dworkin, *Is democracy possible here?* op cit, p. 14-17.

موافقته، وإذا ما قرر الإذعان للأحكام المُقننة سواء أكان مصدرها دينيًا أو أخلاقيًا أو غيرها يتطلب أن يعكس قراره بالإذعان عن حكمه الأعمق حول كيفية ضمان مسؤوليته عن حياته [1]. وبعبارة أخرى، لا تتحقق قيمة الإنسان إلا عندما يمارس قدراته بالشكل الذي يراه مناسبًا اعتمادًا على فهمه ودوافعه دون التعرض لقيود صارمة مفروضة عليه من الخارج، فهو من يملك الحكم النهائي لأعماله وأهدافه التي تحدد طريقة حياته [2].

يؤكد رونالد دوركين على أهمية مبدأي الكرامة الإنسانية بوصفهما المُعبّرين عن القيمتين الأساسيتين لكل حياة إنسانية وهما الحرية والمساواة؛ فبينما يُعبّر المبدأ الأول عن قيمة المساواة، يُعبّر المبدأ الثاني عن قيمة الحرية، ممّا يؤكد ذلك على وحدة مفهومي الحرية والمساواة وتكامل قيمتهما وينفي الادعاء القائل بأن الحرية والمساواة قيمتان متعارضتان، ذلك أن الحرية والمساواة يشكّلان معًا أساس الكرامة الإنسانية، ولكي تكتسب المجتمعات السياسية صفة الشرعية عليها أن تحقق هاتين القيمتين معًا بوساطة الطرق التي تؤكد تكاملهما على أساس أن كُلّاً منهما جزء لا يتجزأ من الآخر، وفقًا لذلك فقط يتم الحفاظ على الكرامة الإنسانية [3]، وبذلك ينبغي أن ينتهي أي زعم حول تعارض الحرية والمساواة [4].

يرى رونالد دوركين أن التعارض بين قيمتي الحرية والمساواة هو على مستوى التفسيرات والنظريات فحسب لا على مستوى الواقع الفعل؛ فالشخص الذي يدافع عن الحرية ويرفض قيمة المساواة عندما تضعه مواقف حياتية فعلية بمستوى أقل شأنًا وغير متساوٍ مع أقرانه عندها يتغير موقفه مطالبًا بالمساواة، الشيء نفسه ينطبق على الشخص الذي يدافع عن المساواة حتى لو كانت على حساب الحرية فيما لو جعلته مواقف حياتية معينة يشعر فيها بحرمانه من ممارسة حريته عندها سوف يعترض مناديًا بحريته، ممّا يعني ذلك أنه على مستوى الواقع الفعلي الذي يعيشه الفرد لا بد من وجود هاتين القيمتين معًا خلافًا لما تدعيّه النظريات التي تؤكد على تعارضهما[5].

يؤكد رونالد دوركين على أهمية النظر إلى الحرية والمساواة بوصفهما قيمتين غير متعارضتين، فبينما هناك مجموعة من الآراء السياسية ترفض مبدأ المساواة على مستوى التفسيرات والنظريات، إلا أنه يبدو مستحيلاً على سبيل المثال مطالبة المسؤولين بالاهتمام بحياة بعض المواطنين بدرجة أكبر من الاهتمام بحياة

---

(1) Ronald Dworkin, *Is democracy possible here?*, op cit, p. 17.
(2) See: Stephen Guest, *Ronald Dworkin*, op cit, p. 161. And See: Drucilla Cornell, Nick Friedman, *The mandate of dignity*…, op cit, p. 81.
(3) See: Ronald Dworkin, *Is democracy possible here?,* op cit, p. 10-11. And See: Drucilla Cornell, Nick Friedman, *The mandate of dignity*…, op cit, p. 81.
(4) See: Ronald Dworkin, *Sovereign virtue: The theory and practice of equality*, op cit, p. 128. And See: Drucilla Cornell, Nick Friedman, *The mandate of dignity*…, op cit, p. 80. And See
(5) See: Ronald Dworkin, *Sovereign virtue: The theory and practice of equality*, op cit, p. 128.

آخرين، كما لا يمكن أن يكون للحرية قيمة أساسية بعيدًا عن الدور الذي تؤديه في حياة هؤلاء الذين تكون لديهم حرية، فاذا كانت الحرية قيمة لأن للحياة المُعاشة بحرية ذات قيمة، فأن مبدأ المساواة ذاته يتطلب أن تهتم الحكومة بالحرية، ذلك لأن الحكومة مطالبة بالاهتمام بحياة محكوميها [1].

تُشكّل تلك الأفكار التي قدّمها رونالد دوركين ما أسماه بـ " أطروحة وحدة القيم"، ويرى أن الاعتقاد بأن الناس متساوون في القيمة كبشر، وأنهم أحرار في الاحتفاظ بما عملوا من أجله، ينبغي عندئذ معرفة الطرق التي يجب أن تكون فيها المساواة والحرية متوافقتين لاحترام كلتا القيمتين [2].

ووفقًا لهذا المنطلق سنتناول في المطلب التالي "العدالة السياسية عند رونالد دوركين" للبحث في أي الطرق السياسية التي بمقدورها تحقيق الاهتمام المتساوي بكل أفراد المجتمع دون أن تنتهك الحقوق والحريات الفردية، ثم البحث في المطلب الذي يليه مفهوم العدالة الاقتصادية وأي الطرق التي يمكن بوساطتها تحقيق النظام الاقتصادي العادل القائم على مبدأي الكرامة الإنسانية.

ثانيًا: العدالة السياسية عند رونالد دوركين

يُمثل مبدآ الكرامة الإنسانية لدى رونالد دوركين الركيزة الأساسية التي يستند إليها في تقديم تصورّه لمعظم أفكاره، ومنها فيما يخص العدالة في المجال السياسي، إذ اعتمد عليها في تقديم تصوره بشأن التنظيم السياسي(المجتمع السياسي) الأفضل الذي يضمن تحقيق الحرية والمساواة جنبًا إلى جنب، الذي يتحقق في ظله التصور الملائم للديمقراطية والذي يكفل الحقوق الفردية ويحميها، وكذلك هو الركيزة التي اعتمدها في تقديم التصور الملائم للمساواة التي لا تتعارض مع حرية الفرد في أن يحيا الحياة التي يرغب أن يحياها [3]، فما هو تصور رونالد دوركين للمجتمع السياسي العادل؟ وما هو تصوره للديمقراطية؟

1- المجتمع السياسي العادل

يرى رونالد دوركين أن وجود التنظيم السياسي ونجاحه في إنجاز مهامه يتطلب أساسًا الإدراك بالارتباط الوثيق بين ثلاثة أبعاد أساسية لا ينبغي أن تنفصل عن بعضها خلافًا لما هو شائع لدى الكثيرين من المفكرين، وهي: الأخلاق، السياسة، القانون، وأن الفصل التام بين هذه الابعاد هو السبب الأول في الخلافات السياسية سواء على المستوى النظري عن طريق تقديمهم نظريات وتصورات مختلفة فيما يخص المفاهيم السياسية التي في مقدمتها الحرية والمساواة، أو على المستوى الواقعي الذي أدى إلى انقسامات واختلافات كثيرة فيما يخص

---

(1) See: ibid, p. 128-130.
(2) See: Stephen Guest, *Ronald Dworkin*, op cit, p. 159.
(3) See: ibid, p 159.

القضايا السياسية ومن ثمَ إلى صعوبة التوصل إلى حلول يمكن أن يتحقق بشأنها اتفاق (ولو جزئي) في تلك المسائل التي يدور حولها الجدال، وسوف يتم دراسة هذه الأبعاد الثلاثة (الأخلاق، السياسة، القانون) تباعًا[1].

أ- **البعد الأول: الاخلاق (السلطة الأخلاقية والمسؤولية الأخلاقية للمواطنين)** تتطلب الشرعية السياسية وجود مجتمع سياسي يمتلك سلطة أخلاقية تمكّنه من وضع التزامات وفرضها على أعضائه عن طريق التعامل معهم باحترام واهتمام متساوٍ، وخلاف ذلك لن تكون هناك سلطة أخلاقية ومن ثمَ لا تكون هناك شرعية؛ والحكومة لا يكون لها سلطة أخلاقية تتمكن بوساطتها من إرغام أي شخص على عمل ما(أو منعه من عمل ما) سعيًا لتحسين رفاهية المجتمع، أو خيرّه ككل ما لم تحترم حقوق الأشخاص؛ وبذلك يكون مبدآ الكرامة الإنسانية(مبدأ الاهتمام المتساوي، ومبدأ المسؤولية الشخصية) هما أساس الحقوق السياسية الذي يمكّن سياسات الحكومة الجماعية من الظفر إذا ما قامت عليهما؛ فكل الحقوق السياسية هي مستمدة من هذين المبدأين، ممّا يتطلب وجودهما فضيلة أخلاقية أخرى(المسؤولية الأخلاقية) عند البحث في أي الحقوق التي ينبغي تحديدها ثم ترسيخها [2].

يرى رونالد دوركين، طالما أن نظرية العدالة الناجعة هي أخلاقيّة تمامًا، فمن المرجح أن يستمر الخلاف بشأنها، إذ لا يوجد مستوى علمي أو ميتافيزيقي محايد يمكن الوقوف عليه بالنهاية للفصل في أي من وجهات النظر المختلفة بشأن الاهتمام المتساوي، أو الحرية، أو الديمقراطية، أو أي رأي آخر بخصوص الصواب و الخطأ، أو الجيد و السيئ هي الأفضل أو الصحيحة، ممّا يتطلب ذلك فضيلة أخلاقية أخرى ألا وهي "المسؤولية الأخلاقية"، ذلك أنه لا يمكن توقع موافقة كل المواطنين في أي مسألة سياسية، إلا أنه يمكن مطالبتهم بالمسؤولية، ممّا يتطلب تطوير نظرية للمسؤولية لتتمتع بقوة كافية تتمكن من جعل الشخص يقر بتلك المسؤولية مع الشخص المختلف معه في اعتقادٍ ما؛ فينظر إلى أنه وصل إلى اعتقاده عن طريق صدفة أوهمته [3].

يطلق رونالد دوركين على نظرية المسؤولية الأخلاقية ب"نظرية المعرفة الأخلاقية"، وهي جزء من نظرية الأخلاق الموضوعية؛ فبالرغم من أنه لا يمكن بأية طريقة سببية الوصول إلى الحقيقة الأخلاقية، إلا أنه ومع

---

(1) هبة البدوي محمد، جدلية العلاقة بين الحرية والمساواة في فكر رونالد دوركين السياسي، مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، المجلد 26، العدد 26(253-335)، 2017، ص268.

And See: Arthur Ripstein, *Ronald Dworkin*, ed, Cambridge University Press, Cambridge, 2007, p. 5. And See: Ronald Dworkin, *Justice for hedgehogs*, Harvard University Press, Cambridge, 2011, p. 5, 317. And See: Charles Covell, *the defence of natural law*, 1st ed, The Macmillan Press Ltd, London, 1992, p. 163. And See: Ronald Dworkin, *Freedom's law: the moral reading of the American Constitution*, Oxford University Press, New York, 1996, p. 2.

DOI: 10.21608/mafa.2017.167249

(2) See: Ronald Dworkin, *Justice for hedgehogs*, op cit, p. 330,

(3) See: Ronald Dworkin, *Justice for hedgehogs*, op cit, p. 11-12.

ذلك يمكن التفكير بشكل جيد أو سيئ في القضايا الأخلاقية، والسعي إلى التمييز أو معرفة ما هو جيد وما هو سيئ، وهذا بحد ذاته عمل أخلاقي إذا ما استخدام جزء من النظرية الأخلاقية الموضوعية للتحقق من الأجزاء الأخرى، ولذلك يشدد دوركين على ضرورة التمييز بين الأخلاق الموضوعية التي لا تخضع لظرف المكان أو الزمان وبين المعرفة الأخلاقية التي تتعلق بالقضايا الأخلاقية التي هي خاضعة للتفسير والحكم عليها وفقًا للأخلاق الموضوعية [1].

تتعلق الأخلاق الموضوعية بالمسائل التي يمكن أن يتفق عليها الجميع فلا يمكن أن يحدث خلاف بشأنها كتلك المسائل المتعلقة بمبدأ الكرامة الأول(المساواة) الذي يتطلب من الحكومة التعامل معها باهتمام متساوٍ، أما المعرفة الاخلاقية، فتتعلق بالأحكام الأخلاقية الخاصة بكل شخص حول نوع الحياة التي يرغب أن يحياها ممّا لا يمكن الاتفاق بشأنها؛ فهي تختلف باختلاف الأشخاص وباختلاف التصورات الخاصة بهم عن هذه الحياة، فتتعلق بالمبدأ الثاني للكرامة الإنسانية (الحرية) الذي يتطلب من الحكومة احترام الاحكام الأخلاقية الخاصة بكل مواطن بأموره الشخصية ونوع الحياة التي يرغب أن يحياها [2].

ويؤكد رونالد دوركين على ضرورة الاعتراف للناس بالمسؤولية عن حياتهم، كما ينبغي أن يُسمح للجميع المشاركة بالطريقة الصحيحة في القرارات الجماعية التي يتم حكمهم عن طريقها، مع ضرورة ترك كل فرد بمنأى عن القرار الجماعي في الأمور التي تتطلب مسؤوليته الشخصية أن يقررها لنفسه؛ ذلك لأن المسؤولية لها هذان البعدان وهما بعدا الكرامة الإنسانية [3].

وكذلك على الحكومة ألا تتعامل مع المواطنين باهتمام واحترام فحسب بقدر ما يجب أن تعاملهم باهتمام واحترام متساو، إذ لا ينبغي أن توزع الخيرات أو الفرص بشكل غير متساوٍ فتقيد حريات البعض على أساس أن هناك من هم جديرون بالاهتمام أكثر من غيرهم وبحجة أن تصورهم للحياة الجيدة هو أنبل وأسمى من تصورات غيرهم [4]. ولذلك يرى رونالد دوركين أنه يجب الإقرار بالدور الرئيسي للقيمة الأخلاقية المتمثلة في الأخلاق السياسية التي تتعلق بالكيفية التي يمكن للأفراد أن يديروا مسؤولياتهم بشكل أفضل بغية العيش بشكل جيد [5].

---

(1) See: ibid, p. 12.
(2) See: Stephen Guest, *Ronald Dworkin*, op cit, p. 164-165. And See: Ronald Dworkin, *Justice for hedgehogs*, op cit, p. 13- 14.
(3) See: Ronald Dworkin, Justice for hedgehogs, op cit, p. 365. And See: Stephen Guest, Ronald Dworkin, op cit, p. 165.
(4) See: Ronald Dworkin, *taking rights seriously*, Harvard University Press, Cambridge, 1978, p. 273-274.
(5) See: Ronald Dworkin, *Law's empire*, Harvard University Press, Cambridge, 1986, p. 296. And See: Ronald Dworkin, *Justice for hedgehogs*, op cit, p. 327.

ب- البعد الثاني: السياسية (المفاهيم السياسية وعلاقتها بالأخلاق)

يرى رونالد دوركين أن المفاهيم السياسية ينبغي أن تكون متكاملة فيما بينها، فلا يمكن الدفاع عن تصور خاص دون أن توضح كيف أن هذا التصور ينسجم مع هذه التصورات الأخرى وينجذب إليها، وبينما تعتمد الأخلاق السياسية على التفسير الذي يعتمد بدوره على القيمة، ينبغي الإقرار بأن هناك حقائق موضوعية تخص القيمة؛ فبعض العادات تكون غير عادلة حقًا، وبعض الأفعال خاطئة حقًا، ممّا يوجب قبول بأن ليس هناك حقيقة موضوعية مستقلة عن معتقدات ومواقف الأفراد الذين يحتكمون إلى القيمة، ومن ثمَ ينبغي فهم مطالبهم فيما هو عادل وما هو غير عادل، وما هو صواب وما هو خطأ، وما هو خير وما هو شر، بأنها تعبير عن مواقفهم وعواطفهم، أو التزاماتهم الشخصية، أو أفكار مقترحة خاصة بحياتهم [1].

يؤكد رونالد دوركين أنه لا يمكن للأفراد أن يتحملوا مسؤولياتهم بوصفهم محكومين أو مواطنين ما لم يفترضوا أن ثوابتهم الأخلاقية ومبادئهم الأخرى التي يتم التصرف أو التصويت عن طريقها تكون صحيحة وبشكل موضوعي؛ فبينما يشترك الأفراد في ممارسات اجتماعية تتعامل مع مفاهيم محددة على أنها ذات قيمة أو عديمة القيمة بشكل محدد، إلا أنهم يختلفون في كيفية وصف أو تحديد هذه القيمة، كما هو الحال في مفهوم العدالة وغيره من المفاهيم الأخلاقية، التي يتفق الأفراد بأنها ذات قيمة إلا أنهم يختلفون حول الطبيعة الأساسية لتلك القيمة؛ إذ يبقى النقاش مستمرًا فيما هو عادل أو غير عادل، صوابًا أو خطأ، منتهكًا للحرية أم غير منتهك[2].

ت- البعد الثالث: القانون (القانون وعلاقته بالأخلاق السياسية والمجتمع المتماسك) ي

رفض رونالد دوركين الادعاء الذي يذهب إلى أن القانون يتألف من مجموعة من المبادئ التي لا تكون لها علاقة بالأخلاق أو هي متعارضة معها، فيرى أن القانون ذاته هو فرع من فروع الأخلاق، لذلك ينبغي فهم الأخلاق بشكل عام على أنها مثل شجرة، وأن القانون يمثل فرع من الاخلاق السياسية، التي تؤلف بدورها فرعًا من الأخلاق الشخصية الأكثر عمومية التي تكون فرعًا من نظرية أكثر عمومية حول ما هي الحياة المقبولة [3].

يرى رونالد دوركين بأنه لا يمكن المطالبة بالإذعان للقانون في دولة شمولية، فالإذعان للقانون لا يكون إلا في المجتمعات التي تكون فيها الحقوق الأساسية لكل المواطنين محمية وفقًا للدستور، وتكون الحكومة

---

(1) See: Ronald Dworkin, Justice for hedgehogs, op cit, p. 7-8.
(2) See: ibid, pp. 160, 166. And See:
(3) See: Ronald Dworkin, *Freedom's law*…, op cit, p. 3. And See: Ronald Dworkin, *Justice for hedgehogs*, op cit, p. 5.

ذاتها خاضعة لسيادة القانون؛ فيخضع المسؤولون ورجال الأمن لأحكام القانون على حد سواء مع أي مواطن عادي، وهذان المطلبان أساسيان لتحقيق الشرعية؛ فإذا كان القانون لا يحترم حقوق الإنسان الأساسية، أو لا يُطبّق على الحكومة ذاتها، عندئذ لا يمكن لصفة الإذعان أن تقود إلى مجتمع فاضل [1]، ، فسلطة الحكومة يجب أن تخضع لاحترام القوانين التي تُعيّن الحدود التي تجري ممارسة السلطة ضمنها [2].

يُعبّر الدستور وفقا لرونالد عن الهوية الأخلاقية للمجتمع ومبادئه، إذ يختار أعضاؤه أن يخضعوا للتنظيم عن طريق مبادئ مشتركة وليس فقط عن طريق قواعد موضوعة تم التوصل إليها بوساطة تسوية سياسية؛ فبالنسبة لهم السياسة هي مسرح للنقاش في أي من المبادئ التي يجب أن يتبناها المجتمع كنظام، والذي يجب أن يأخذ بـ(العدالة والإنصاف والإجراءات القانونية الواجبة) [*] [3]، وبينما تُمثّل هذه المبادئ الثلاثة القيم الليبرالية السياسية السائدة يضيف دوركين لها فضيلة رابعة وهي "النزاهة" [4].

تتطلب "النزاهة" التي ينبغي أن تكون فضيلة رسمية للتشريع والمقاضاة أن يكون النظام القانوني متماسكًا من حيث مبادئ الأخلاق السياسية المتسقة ذاتيًا (داخليًا تحديدًا)، إذ ينبغي من المشّرعين عند سَن القوانين، ومن القضاة عند تفسير القواعد والسوابق القانونية أن يكون ذلك وفقًا للمبادئ الأخلاقية التي تشكّل النظام القانوني على أساسها، كما أن على الدولة نفسها أن تتصرف وفقًا لمبادئ الأخلاق السياسية كمجموعة واحدة ومتماسكة، حتى عندما انقسمت موضوعاتها فيما يجب أن تكون عليه هذه المبادئ [5].

يؤكد رونالد دوركين أن أي نظام قانوني تحكمه قيود النزاهة سوف يشكل بشكل طبيعي مجتمعًا ترابطيًا حقيقيًا، وبذلك يكتسب السلطة المعيارية لفرض الواجب العام المتمثل في الامتثال للقانون كمسألة التزام أخوي، وبذلك تمكّن دوركين في إضفاء وضع أخلاقي على الالتزام بالامتثال للقانون الذي يكفي لإثبات شرعية حكم

---

(1) See: Ronald Dworkin, *What is the rule of law?*, The Antioch review Inc, vol. 30, no.2. (151-155), 1970, p. 151-152. doi.org/10.2307/4637281.

(2) See: Alain Touraine, *What Is Democracy?*, translated by David Macey, Routledge, New York, 2018, p. 22.

(*) تُطبق فكرة الإنصاف على دستور المؤسسات السياسية الدائمة لمجتمع معين، ويتم توزيع السلطة السياسية في جميع أنحاء هذه المؤسسات بحيث تمثل بدقة المصالح المختلفة لأعضائها، أما فكرة العدالة فتتعلق بالقرارات الموضوعية للمؤسسات السياسية، سواء تم تشكيل هذه المؤسسات بشكل عادل أم لا، إذ تتطلب العدالة أن تحترم جميع هذه القرارات المؤسسية الحقوق والحريات الشخصية، وأن تعمل على تعزيز التوزيع القائم على المبادئ الأخلاقية للموارد الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، أما فكرة الإجراءات القانونية الواجبة فتتعلق بسلوك مؤسسات الحكومة المسؤولة عن تحديد ما إذا كان مواطنون معينون ينتهكون القواعد القانونية للمجتمع، ومن ثم، فإن مبادئ الإجراءات القانونية الواجبة تتطلب أن تلتزم المحاكم والمؤسسات التنفيذية للحكومة بمبادئ العدالة الطبيعية في الفصل في النزاعات بين الفرد والمجتمع وفي الإنفاذ القسري للقانون بشكل عام، ينظر:
Charles Covell, *The Defence of Natural Law*…, op cit, p. 161-163.

(3) See: Pietro Costa, Danilo Zolo, *The rule of law: History, Theory and Criticism*, Springer, Netherlands, 2007, p. 218.

(4) See: Ronald Dworkin, *Law's empire*, op cit, p. 167. And see: Charles Covell, *The Defence of Natural Law*…, op cit, p. 164.

(5) See: Charles Covell, *The Defence of Natural Law*…, op cit, p. 164

القانون كشكل من أشكال التنظيم السياسي[1]، فالنزاهة هي الفضيلة الأساسية للحجة القانونية وهي فضيلة أخلاقية في المجال السياسي، ومن ثمَ، لا يمكن فصل الحجة القانونية عن الحجة الأخلاقية مع التأكيد بأن الحجة القانونية يجب أن تشير وبشكل واضح إلى الحق الذي يجب أن يعامل كل شخص على قدم المساواة[2].

ويؤكد رونالد دوركين على أهمية المساواة السياسية المجرّدة التي تفترض أن الأعضاء الأضعف في المجتمع السياسي يستحقون نفس الاهتمام والاحترام من حكومتهم حالهم حال الأعضاء الأقوى، ليضمنوا لأنفسهم حرية اتخاذ القرار فيما إذا كان هناك تأثير كبير على الصالح العام لدى بعض الأفراد، إذ يجب أن يتمتع الجميع بنفس الحرية (وحدة القيم)، فسلطة الحكومة يجب أن تخضع لاحترام القوانين التي تعين الحدود التي تجري ممارسة السلطة ضمنها [3]، والمجتمع الذي يلتزم بالمساواة بين الناس في الاهتمام والاحترام هو بالضرورة مجتمع ديمقراطي وليس مجتمعًا ملكيًا، أو ديكتاتوريًا، أو أوليغارشيًا، أو غير ذلك من نظم الحكم غير الديمقراطية، رغم أن هذا الادعاء تعترضه صعوبات كثيرة [4].

2- الديمقراطية: (المساواة السياسية)

ينتقد رونالد دوركين فكرة الديمقراطية بصفة عامة؛ فيصفها بالتجريد وحتى الغموض؛ ذلك أن الديمقراطية وبالرغم من أنها تتطلب بالضرورة انتخاب الممثلين الحكوميين من قبل الشعب بدلاً من اختيارهم عن الطريق التوريث أو عن طريق مجموعة صغيرة من العائلات أو عدد من الناخبين البارزين، إلا أنه لم تُحدد الطريقة التي يمكن عن طريقها التمييز بين الممثلين الحكوميين الذين يتم انتخابهم عن طريق الشعب وبين هؤلاء الذين يتم تعيننهم في المناصب الحكومية من قبل قطاعات أو مجموعات معينة في المجتمع، كما أنه لم يتم تحديد ذلك النطاق الذي يسمح فيه لهؤلاء الممثلين المنتخبين بتعيين موظفين آخرين، ممّا يستدعي ذلك توضيح ما تتطلبه الديمقراطية لتحقيق المساواة في توزيع القوى السياسية، وتحت أي ظروف يمكن تحقيق ذلك [5].

يُميّز رونالد دوركين بين بعدين للمساواة السياسية؛ ذلك من أجل التوصل إلى معرفة كيف يمكن أن يكون التوزيع العادل للقوى السياسية، وفي أي ظروف تكون تلك القوى متساوية، ويتمثل هذان البعدان، بالبعد الأفقي

---

(1) See: Charles Covell, *The Defence of Natural Law*…, op cit, p. 165.
(2) See: Stephen Guest, *Ronald Dworkin*, op cit, p. 81. And See: Ronald Dworkin, *Law's empire*, op cit, p. 191-192.
(3) See: Alain Touraine, *What Is Democracy?,* op cit, p. 22.
(4) See: Ronald Dworkin, *What is Equality*? Part 4: Political Equality, University of San Francisco Law Review, Vol. 22, No. 1, (1–30), 1987, p. 2. And See: Ronald Dworkin, *Equality, democracy and constitution: We the people in court*, Alberta Law Review, Vol. xxviii, No. 2, (324-346), 1990, p. 326.
(5) See: ibid, p. 2-3. And See: Ronald Dworkin, *Sovereign virtue: The theory and practice of equality*, op cit, p. 185.

عن طريق مقارنة قوة مختلف أطياف المواطنين أو مجموعات المواطنين، والبعد العمودي عن طريق مقارنة قوة المواطنين العاديين بسلطة المسؤولين الأفراد؛ فإذا كانت المساواة السياسية مسألة قوة سياسية متساوية، عندها يجب أن يقدم كل بعد منهما تعليلاً لذلك، وكالآتي [1]:

أ- **البعد الأفقي (المساواة الأفقية):** ويقصد به المساواة في السلطة السياسية بين المواطنين العاديين (المحكومين)، غير أن تحقيق مثل هذه المساواة لا يكفي وحده للوصول إلى ديمقراطية حقيقية؛ إذ توجد مثل هذه المساواة في ظل الأنظمة الدكتاتورية حيث جميع المواطنين محرومون من السلطة.

ب- **البعد العمودي (المساواة العمودية):** ويقصد به المساواة السياسية بين جانبين، المواطنين العاديين في الجانب الأول، والموظفين الحكوميين (أو الحكام) في الجانب الثاني، وهو يمثل الضمانة الأساسية للتداول السلمي للسلطة بين الحكام والمحكومين.

تقوم الديمقراطية الحقيقية وفقًا لرونالد دوركين عن طريق الجمع بين البعد الأفقي والبعد العمودي للمساواة؛ فيكامل أحداهما الآخر عند تحقيقهما، إذ تتحقق المساواة الأفقية عن طريق إعطاء جميع المواطنين حقوق معينة على نحو متساوٍ، مثل حق الترشيح، وحق الانتخاب، وحق التعبير عن الرأي، وحق التجمّع وتكوين الأحزاب السياسية، أما المساواة العمودية فتتحقق عن طريق إعطاء جميع المواطنين فرصًا متساوية لتحقيق طموحاتهم المتساوية وتمكنهم من الوصول إلى أعلى المناصب السياسية التي يستطيعون عن طريقها التأثير بشكل مباشر في القرارات المصيرية في حياة المجتمع السياسي[2].

كما يميز رونالد دوركين ايضًا بين وجهتي نظر متنازعتين حول مفهوم الديموقراطية، ويحاول عن طريق ذلك الاستدلال على صحة أي منهما، وتتمثل وجهات النظر تلك بما يلي [3]:

أ- **ديمقراطية الأغلبية**، وهي حكومة تقوم بإرادة الأغلبية، أي وفقا لإرادة أكبر عدد من الناس، والتي يتم التعبير عنها في الانتخابات بالاقتراع العام أو شبه العام، لكن ليس هناك ما يضمن أن الأغلبية سوف تكون قراراتها عادلة، فقد تكون قراراتها غير عادلة للأقليات عندما تتجاهل تلك الأغلبية مصالح الأقلية تجاهلًا منهجيًا، ولذا وعلى الرغم من ديمقراطيتها إلا أنها غير عادلة [4].

---

(1) See: Ronald Dworkin, *Sovereign virtue: The theory and practice of equality*, op cit, p. 190. And See: Ronald Dworkin, *Equality, democracy and constitution*…, op cit, p. 332. And See: Stephen Guest, *Ronald Dworkin*, op cit, p. 116.

(2) See: Ronald Dworkin, *Equality, democracy and constitution*…, op cit, p. 332. And See: Stephen Guest, *Ronald Dworkin*, op cit, p. 116. And See: Ronald Dworkin, *Sovereign virtue: The theory and practice of equality*, op cit, p. 191.

(3) See: Ronald Dworkin, *Is democracy possible here?,* op cit, p. 131-132. And See: Ronald Dworkin, *Justice for hedgehogs*, op cit, p. 393.

ب- **ديمقراطية المشاركة،** تعني أن يحكم كل فرد نفسه كشريك كامل في مشروع سياسي جماعي تكون فيه قرارات الأغلبية ديمقراطية فقط عند استيفاء شروط إضافية معينة تحمي وضع ومصالح كل فرد، إذ تذهب وجهة النظر هذه إلى أن المجتمع الذي يتجاهل بشكل مُطرد مصالح بعض الأقليات أو مجموعة أخرى هو ليس ديمقراطيًا بالرغم من أنه ينتخب المسؤولين عن طريق الأغلبية التي لا تشوبها شائبة.

ويرى رونالد دوركين أن مفهوم حكم الشعب لا يعني احترام حقوق الأغلبية فحسب، وإنما يعني احترام حقوق الجميع بوصفهم ذوات متساوين في الحقوق الفردية التي لا يمكن تجاوزها حتى لو رأت الأغلبية ذلك؛ فالمجتمع كيان مكّون من جميع المواطنين لا بعض منهم، حتى لو كان هذا البعض يمثل الأغلبية الساحقة، ممّا يعني ذلك أن حكم الأغلبية لا يمكن أن يحقق المساواة في السلطة السياسية خلافًا لمفهوم ديمقراطية المشاركة التي يمثل مبدآ الاهتمام والاحترام المتساوي جوهر الشراكة رغم صعوبة تحقيقه إلا أنه يبقى طموحًا محتمل الاقتراب إليه [1].

وبذلك يؤكد رونالد دوركين في تصورّه لمفهوم ديمقراطية المشاركة أنه في ظل مجتمع ديمقراطي حقيقي يشارك كل مواطن فيه بوصفه شريكًا على قدم المساواة، ومن ثمَ لا يكون لديه صوتٌ متساوٍ فحسب، وإنما لديه صوت متساوٍ وحصة متساوية في النتيجة؛ فالديمقراطية ذاتها تتطلب حماية تلك الحقوق الفردية المتعلقة بالعدالة والحرية معا [2]، إذ وفقًا لهذا التصور سوف يُسمح للمواطنين بأن يحكموا أنفسهم بشكل جماعي عن طريق المشاركة التي يكون فيها كل مواطن شريكًا فعالاً ومتساويًا [3].

ثالثًا: العدالة الاقتصادية عند رونالد دوركين (المساواة الاقتصادية)

يغلب على الخطاب السياسي اعتقاد أساسي يذهب إلى أن الحرية والمساواة قيمتان متعارضتان أو متناقضتان؛ إذ يرفض مؤيدو الحرية أية دعوة للمساواة، وكذلك يرفض مؤيدو المساواة أية دعوة للحرية، فبينما يشجب الاتجاه المحافظ أية محاولة لاقتراح إجراءات من شأنها تقليل التفاوتات الاقتصادية على أساس أن تلك الإجراءات تمثل شكلاً من أشكال الاستبداد والطغيان، و يرفض الاشتراكيون كذلك التخلي عن المساواة من أجل الحرية، فيطالبون بإلغاء الحرية لأنها السبب الرئيسي في التفاوتات الاقتصادية بين الناس، فيسأل

(1) See: Ronald Dworkin, *Is democracy possible here?,* op cit, p. 132-133. And See: Ronald Dworkin, *Sovereign virtue: The theory and practice of equality*, op cit, p. 362-363. And See: Ronald Dworkin, *Justice in robes*, op cit, p. 133.
(2) See: Ronald Dworkin, *Justice for hedgehogs*, op cit, p. 4-5.
(3) See: Ronald Dworkin, Sovereign virtue: The theory and practice of equality, op cit, p. 145-146.

رونالد دوركين عن حقيقة وأسباب هذا التعارض بين قيمتي الحرية المساواة الذي دفع بالاعتقاد بأنه ينبغي التضحية بإحدى هاتين القيمتين بغية تحقيق الأخرى[1].

يرجع رونالد دوركين حقيقة هذا التعارض الفج (كما يصفه) بين القيمتين إلى إساءة فهم إحدى القيمتين؛ إذ يتم تصور المساواة على سبيل المثال بوصفها ذلك الوضع الذي يحصل فيه مواطنو المجتمع السياسي على القدر نفسه من الثروة بغض النظر عن كمية استهلاك كل واحد منهم، أو ما يبذله من عمل، أو نوع العمل الذي يقوم به، أما الحرية فيتم تصورها بوصفها ذلك الوضع الذي لا تمنع فيه الحكومة أي شخص من عمل أي شيء يريده على الاطلاق، ومن ثمَ لا تسمح بأخذ أي جزء من اجمالي دخله كضريبة، مما يفضي الأمر وفقًا لتلك التعريفات لكل من الحرية والمساواة أن تكون هذه القيمتين متعارضتين[2].

يقدّم رونالد دوركين تصورًا للحرية والمساواة ينفي عن طريقه ذلك التعارض المزعوم بينهما، فالمساواة لا تعني تمتع الناس بحصص متساوية من الثروة، أو الحصول على مقادير متساوية من الدخل بصرف النظر عن الجهد الذي يبذله الشخص في العمل الموكل إليه، أو نوع العمل الذي يقوم به، وإنما تعني حصول الناس على فرص متساوية للحياة الكريمة، وذلك عن طريق المساواة في الموارد الاقتصادية التي هي الفرصة الأولية للحياة الكريمة في المجتمع، ثم بعد ذلك ضمان الحرية الكاملة لكل شخص في التصرف فيما حصل عليه من هذه الموارد على النحو الذي يرغب به، ومن ثمَ سوف يحسن البعض استغلال تلك الموارد بشكل جيد ممّا يعود عليهم بالثروات والبعض الآخر يسيء استخدامها ممّا ينتهي الأمر به إلى الفقر[3].

كما يذهب رونالد دوركين إلى أن كل تصور للمساواة ينبغي أن يكون له نظريته الخاصة به للتطوير، تلك النظرية التي يجب أن تتسق مع ما يقدّمه هذا التصور من خطوط عريضة للمساواة المثالية، كما أن أي تصور للمساواة هو عديم الجدوى فيما إذا اكتفى بتقديم صورة للتوزيع المساواتي المثالي فحسب، إذ لا بدّ من تقديم ما يمكن أن نسميه خطة للتطوير المساواتي، التي تستهدف في المقام الأول تقليل "التفاوتات الفجة" في التوزيع الواقعي، لذلك قدّم رونالد دوركين نظرية للتطور تتناسب مع فكرة المساواة في الموارد لتكون بمثابة

---

(1) See: Paul Barker, Paul Barker, AB Atkinson, Ronald Dworkin, Albert O. Hirschman, EJ Hobsbawm,…,et al, *Living as equals*, Oxford University Press, New York, 1996, p. 39. And See: Ronald Dworkin, *what is equality? Part 1: Equality of welfare*, The notion of equality, Philosophy and Public Affairs, Vol. 10, No. 3 (185-246), 1981, p. 185.

(2) ibid, p. 40. And See: Ronald Dworkin, *what is equality? Part 1* ..., op cit, p. 185.

(3) See: Ronald Dworkin, *Do Values Conflict: A Hedgehog's Approach*, Arizona Law Review, Vol. 43: 2, p. 235. And See: Jack Winter, *Justice for hedgehogs, conceptual authenticity for foxes: Ronald Dworkin on value conflicts*, Res Publica (463–479), 2016, p. 474.

المُرشد في السعي إلى جعل المجتمع اكثر نزوعًا للمساوة ممّا هو عليه [1]، فما هو مفهوم رونالد دوركين للمساواة في الموارد وكيف يتم تطويره؟

1- مبدأ المساواة في الموارد وعلاقتها بالحرية

يمثل مبدأ " المساواة في الموارد" المرتكز الأساسي الذي اعتمد عليه رونالد دوركين في تقديم تصوره الخاص بالمساواة، وهو نفسه المرتكز الذي اعتمد عليه في إثبات وحدة الحرية والمساواة، أي اعتمد على مبدأي الكرامة الإنسانية والدفاع عنهما بوصفهما الأساس الوحيد الذي يمكن أن تتحقق في ظله مساواة حقيقية لا تتعارض مع الحرية [2].

يعتقد رونالد دوركين أن المساواة في الموارد هو التصور الوحيد الذي يكون بمقدوره الدفاع عن اتحاد وتكامل قيمتي الحرية والمساواة، والذي أراد به اثبات أن المساواة هي قيمة أساسية في الليبرالية خلافًا لما هو شائع، فضلاً عن الاحتفاظ بالحرية الفردية بوصفها جوهر الليبرالية، إلا أن وجودها الحقيقي لا يكون إلا بوجود قيمة المساواة كخطوة أساسية وسابقة عليها [3].

يذهب رونالد دوركين إلى أن المساواة في الموارد لا تكون إلا لمرة واحدة فقط، ذلك في بداية انطلاق الناس في رحلة الحياة، كما أنه لا يمكن أن تتحقق تلك المساواة بدون الحرية الفردية، ممّا يترتب على ذلك ترك الحرية للأفراد في التصرف في حصصهم المتساوية، ومن ثمَ تتولّد تفاوتات اقتصادية واجتماعية، إلا أن هذه التفاوتات لا تمثل مشكلة؛ ذلك لأنها نشأت بفعل اختياراتهم الفردية الحرة في ظل جو من تكافؤ الفرص [4].

ويبدو من ذلك أن رونالد دوركين يذهب إلى أن تلك التفاوتات الناتجة عن حرية الاختيار في التصرف بالموارد هي مقبولة من الناحية الأخلاقية؛ ذلك لأن الجميع بدأ بموارد متساوية، ثم لم يتم اجبارهم بعد ذلك على التصرّف في مواردهم، وإنما كانت لهم الحرية في استغلالها على النحو الذي يريدونه.

تتحقق المساواة تبعًا لرونالد دوركين عندما لا يكون هناك شخص يحسد شخصا آخر على ما في حوزته من ثروة أو ما يحصل عليه من مكافآت، فاذا ما تم الافتراض أن الناس قد بدأوا حياتهم بموارد متساوية بمختلف أنواعها فيكون لديهم القدر نفسه من الثروة، والصحة، والحظ، والمواهب الطبيعية، إلا أنهم يختلفون

---

(1) See: Ronald Dworkin, *What is equality? Part 3: The Place of Liberty*, Iowa Law Review, Vol. 73, No. 1, (1-73), 1987, p. 39. And See: Ronald Dworkin, *Sovereign virtue: The theory and practice of equality*, op cit, p. 180.

(2) See: Ronald Dworkin, *Justice for hedgehogs*, op cit, p. 2

(3) See: Dragica Vujadinovic, *Ronald Dworkin*, Theory of Justice, op cit, p. 2.

(4) Ronald Dworkin, *Do Values Conflict A Hedgehog's Approach*, op cit, p. 235. And See: Philip Pettit, *Republicanism: a theory of freedom and government*, Oxford University Press, New York, 2002, p. 111.

في تفضيلاتهم الشخصية التي تتعلق بالعمل والترفيه ونوعية الاستهلاك، ذلك أن بعضهم على سبيل المثال يفضل الكدَّ في العمل في حين يفضّل البعض الآخر الترفيه في العمل، ممّا يؤدي إلى تفاوتات في الثروة، إلا أنه وبالرغم من تلك التفاوتات، سوف تبقى المساواة فيما بينهم قائمة بسبب أنهم كانوا قد بدأوا سباق الحياة بموارد متساوية [1].

يرى رونالد دوركين أن التفاوتات الاقتصادية عادلة عندما لا تتعارض مع مبدأ المساواة في الاهتمام والاحترام، ويتحقق ذلك عندما تكون تلك التفاوتات نتيجة لاختيارات الأفراد الحرة وتفضيلاتهم الشخصية وليست نتيجة ظروف قاهرة يجد الأفراد أنفسهم عرضة لها دون اختيار منهم ومن ثمَ هم غير مسؤولين عن آثارها السيئة، الامر الذي يتطلب من الدولة تعويضهم عنها [2].

وأما بالنسبة لموقف رونالد دوركين من دولة الرفاهية، فقد عدّها شكلاً من أشكال الظلم الواضحة؛ كونها تعني إعطاء موارد أكثر لمن لديه رغبات أقوى، وإعطاء موارد أقل لمن لديه رغبات أضعف، فهي تتطلب إعطاء مزيد من الموارد لمن لديهم رغبات مكلفة لرفع مستوى رفاهيتهم لتكون بمستوى رفاهية من لديهم رغبات غير مكلفة، وهذا يشكّل الظلم بعينه، فالناس الأكثر بذلاً للجهد في العمل، أو الأجدّر هم الذين يستحقون أن يحصلوا على المزيد من المداخيل وليس هؤلاء الذين تستحوذ عليهم رغبات أقوى يحتاج اشباعها إلى حجم كبير من المداخيل أو الموارد، كما أن المساواة في الرفاهية تتعارض بشكل فج مع مبدأ المسؤولية الفردية الذي يقضي بأن كل إنسان مسؤول عن أفعاله مسؤولية كاملة بوصفه فاعلاً حراً [3].

تتعارض فكرة المساواة في الرفاهية مع فكرة معاملة الناس بوصفهم متساوين؛ ذلك أن فكرة معاملة الناس بوصفهم متساوين لا يتم عن طريق وضع أرصدة متساوية في البنوك، وإنما تتطلب وضع خطة أو إيجاد وسيلة لخلق الرغبة في الحياة، أو عن طريق تزويدهم بالوسائل التي يحتاجونها لتطوير حياتهم على النحو الذي يرغبونه، وهذا ما دفع رونالد دوركين إلى رفض فكرة دولة الرفاهية، وتقديمه فكرة المساواة في الموارد عن طريق المزاد الافتراضي كبديل عنها [4].

يقدم رونالد دوركين فكرته الافتراضية المتمثلة بـ " المزاد الافتراضي(Imaginary Auction)" كآلية لتوزيع الموارد، فبعد أن يفترض أن الموارد الأولية(ولتكن عملة نقدية يتداولونها كصدف المحار مثلاً) التي اكتشفها

---

(1) See: Ronald Dworkin, *Do Values Conflict A Hedgehog's Approach*, op cit, p. 235.
(2) See: ibid, p. 235
(3) See: Ronald Dworkin, *What is Equality? Part 1: Equality of Welfare,* Philosophy and Public Affairs, Vol. 10, No. 3, (185-246)1981, p. 186-187. Doi: 10.2307/2264884. And See: Justine Burley, *Dworkin and his critics: with replies by Dworkin*, Blackwell Publishing Ltd, USA, 2004, p. 5,
(4) See: Arthur Ripstein, *Ronald Dworkin*, op cit, p. 89. And See: Ronald Dworkin, *what is Equality? Part 1: Equality of Welfare*, op cit, p. 189.

الناس لأول مرة في مكان ما يريدون اقامة مجتمعهم السياسي فيه، سوف يقوم هؤلاء الناس بتوزيع تلك الموارد الأولية عليهم بالتساوي وفقًا لمبدأ المساواة في الاهتمام والاحترام بوصفه هو المبدأ الأساسي لمعاملة الناس على قدم المساواة، إذ أن أي نمط آخر للتوزيع سيكون غير عادل؛ ذلك لأنه سيفترض إما أن مصير بعض الناس يجب أن يكون مصدر اهتمام أكبر من مصير الآخرين، أو أن طموحات أو مواهب البعض هي أكثر جدارة فيتطلب دعمهم بشكل أكثر سخاء من غيرهم[1].

ثم بعد ذلك ووفقًا للفكرة الافتراضية للمزاد، يتم عرض جميع موارد المجتمع للبيع في مزاد أو سوق حرة يشارك فيه الجميع بعد أن يمتلكوا قدرًا متساويًا من القوة الشرائية يستخدمها الناس لتقديم عطاءات لتلك الموارد التي تتناسب وخطة الحياة التي اختاروها بشكل مستقل، فإذا نجح المزاد، عندئذ يكون الجميع سعداء بالنتيجة، وهذا ما يسميه رونالد دوركين بـ "اختبار الحسد" الذي سيتم تحقيقه عن طريق التعامل مع الناس على قدم المساواة، وستكون المُحصلة هي أن كل شخص سيُفضّل حزمة البضائع الخاصة به على أي شخص آخر بشكل مختلف، بسبب اختلاف طموحاتهم ومفاهيمهم عن الخير، إذ وفقًا لمقياس الحسد لا يكون هناك شخص بعد انتهاء المزاد تمنى أن يستبدل ما لديه بموارد الآخرين[2].

تتحقق المساواة في الموارد عندما يحصل كل شخص على مجموعة من الموارد التي يفضّلها، والتي تعكس اختياره الحر لها، والتي باختياره لها تتحول من ملكية عامة إلى ملكية خاصة به يحق له أن يتصرف بها كما يشاء، وسيتحمل كل فرد نتائج اختياره الحر للموارد الخاصة به؛ ذلك لأنه كان قد حصل على الفرص المتساوية نفسها التي حصل عليها أي شخص آخر لكي يتمكن من الحصول على أي مورد من هذه الموارد المتاحة للجميع بصورة متساوية [3].

يرى رونالد دوركين أن إجراءات مثل المزاد والسوق الحرة ستفشل في اختبار الحسد عند تطبيقها في العالم الحقيقي؛ ذلك لأن بعض الناس لديهم مزايا وعيوب طبيعية، مثل المواهب والإعاقات، ومن ثمَ سيكون بعض الناس أكثر حظًا من غيرهم فيما يتعلق بمواهبهم وإعاقاتهم، ممّا يؤثّر على قدرتهم في إضافة كل من مواردهم واحتياجاتهم من الموارد، فينتهي بهم الأمر بمرور الوقت إلى موارد غير متكافئة بسبب الظروف التي لم

---

(1) See: Stefan Gosepath, *The Place of Equality in Habermas' and Dworkin's Theories of Justice*, European Journal of Philosophy, Vol.3, No. 1, (21-35) , 1995, p. 28-29. And See: Norman P. Barry, *An Introduction to Modern Political Theory*, 3rd ed, Macmillan Press Ltd, London, 1996, p. 197. And See: *John S. Dryzek*, Bonnie Honig, Anne Phillips, *The Oxford handbook of political theory*, Oxford University Press, 2008, p. 9.

(2) See: ibid, p. 29. And see: Paul Barker, et al, Living as equals, op cit, p. 46. And See: Ronald Dworkin, *what is Equality? Part 1: Equality of Welfare,* op cit, p. 285. And See: Colin Farrelly, *introduction to Contemporary Political Theory*, op cit, p. 9. And See: Will Kymlicka, *Contemporary Political Philosophy: An Introduction*, 2nd ed, oxford: oxford University, New York, 2002, p. 75.

(3) See: Arthur Ripstein, *Ronald Dworkin*, op cit, p. 90.

يختارونها والتي شكلت عائقًا لهم، ونتيجة لذلك، سوف يحسد البعض على حزم موارد الآخرين غير المعاقين أو الأكثر موهبة، ممّا يتطلب تعويضهم، لمعالجة هذه الاختلافات الاعتباطية بطبيعتها من الناحية الأخلاقية[1].

ويميز رونالد دوركين بين نوعين من الحظ، وهما: الحظ الاختياري (Option luck)، والحظ الغاشم (Brute luck)، فبينما يتمثل الحظ الاختياري تلك الاختيارات التي يختارها الفرد بعد تفكير وترو فيكون مستعدًا لقبول عواقبها أيًّا كانت النتيجة سواء خسارة أم ربح، في حين يتمثل النوع الثاني وهو الحظ الغاشم بتلك المخاطر غير المتوقعة والتي يتعرض لها الناس دون اختيار منهم خلافًا لتلك المغامرات المحسوبة التي يختار الناس الدخول فيها [2].

أما مسألة التعويض، يرى دوركين أن التعويض الأولي قبل المزاد هو مستحيل أو غير عادل، ذلك أن استخدام الموارد وفقًا لتكافؤ الظروف لن يبقي للناس أي موارد للعمل وفقًا لخياراتهم، وعندئذ ستتضاءل استقلالية الآخرين بشدة، لذلك يقترح رونالد دوركين خطة تعويض تبدو أكثر عدلاً، أطلق عليها بفكرة التأمين الافتراضي(Hypothetical Insurance)، وذلك بأن يقوم كل شخص، توقعًا لإمكانية سوء الحظ، بشراء مبلغ التأمين الذي يمكن للشخص العادي شراؤه وفقًا لمقدار الموارد التي سيستثمرها استثمارًا عقلانيًا، ومن ثمَ يتمكن المجتمع من استخدام النظام الضريبي لتكرار تلك العملية ونتائجها [3]، وبعبارة أخرى سوق التأمين الافتراضي هو نظام ضرائب تصاعدي على المداخيل، كما أن دفع الضرائب هو شكل من أشكال تأمين الناس على أنفسهم ضد معاناة الفقر في المستقبل.

يذهب رونالد دوركين إلى أن معالجة التفاوتات الناتجة بسبب الاختلافات الاعتباطية، تكمن في إلزام المجتمع (متمثلا في الحكومة) بتعويض مَن يعانون من أوضاع اجتماعية أو اقتصادية سيئة بسبب عدم تمتعهم بمواهب طبيعية، أو بسبب الحظ الغاشم، وذلك عن طريق تقديم سياسات تعويضية بغية القضاء على تلك التفاوتات أو على الأقل التخفيف من أثرها [4].

---

(1) See: Paul Barker, et al, *Living as equals*, op cit, p. 46-47. And See: Stefan Gosepath, *The Place of Equality in Habermas' and Dworkin's Theories of Justice*, op cit, p. 29. And See: Will Kymlicka, *Contemporary Political Philosophy: An Introduction*, op cit, p. 76.

(2) See: Dworkin, Ronald. *What is equality? Part 2: Equality of resources*, Blackwell Publishing, Philosophy and Public Affairs, Vol. 10, No. 4 (283-345), Blackwell Publishing, 1981, p. 293. Doi:10.2307/2265047. And See: Matthew Clayton and Andrew Williams, Social justice, Blackwell Publishing Ltd, USA, 2004, p. 113.

(3) See: Stefan Gosepath, *The Place of Equality in Habermas' and Dworkin's Theories of Justice*, op cit, p. 29

(4) See: Paul Barker, et al, *Living as equals*, op cit, p. 47.

كما يؤكد رونالد دوركين على أن المجتمع الذي يتسم بالمساواة ينبغي أن يكون مجتمعًا حرًا(مبدأ المسؤولية الشخصية)؛ لأنه لا يمكن اكتشاف الترتيبات الأكثر إنصافًا في المزاد إلا عندما تكون طموحات الناس وقناعاتهم حقيقية، وتكون خياراتهم وقراراتهم مناسبة بشكل معقول لطموحاتهم وقناعاتهم، ولن يكون هذا ممكنا إلا إذا تم تأمين الحريات المهمة مثل حرية التعبير وحرية الالتزام الديني وحرية الاختيار في الأمور الشخصية وحرية الانخراط في الأنشطة الحاسمة لتشكيل ومراجعة المعتقدات والالتزامات والجمعيات والمشاريع والأذواق، كما يجب حماية الأمن والملكية الخاصة؛ فالحرية مهمة لأنها ضرورية لأية عملية يتم فيها تعريف المساواة وتأمينها [1].

وبذلك يقدم رونالد دوركين تصورًا ليبراليًا جديدًا للمساواة، تتمثل أهم ملامحه في القدرة على الجمع بين المساواة في الموارد من جهة، والحرية الاقتصادية من جهة أخرى عن طريق تأكيده على أن السبيل الوحيد لتحقيق المساواة في الموارد هو نظام السوق الحر الذي لا يخضع بشكل مطلق لقانون العرض والطلب كما هو عند الاتجاه الليبرالي اليميني، ولا يتأثر بالاختلافات بين الناس كما هو عند الاتجاه الليبرالي اليساري، وإنما يتأثر فقط بالاختلافات بين الناس في طموحاتهم ورغباتهم.

ويعزو رونالد دوركين السبب في النظر إلى المساواة بوصفها العدو لاقتصاد السوق إلى الإخفاقات المصاحبة له والنقائض والعيوب التي أصبحت ملازمة له وليس السبب في فكرة اقتصاد السوق ذاتها؛ ذلك لأن أنظمة اقتصاد السوق سمحت وشجّعت على التفاوتات الضخمة في الملكية ممّا نتج عنها تفاوتات اقتصادية كبيرة، ومن ثمّ النظر إلى المساواة بأنها الخصم الذي ينبغي التضحية به من أجل الحرية التي تم السماح بها بموجب اقتصاد السوق، ممّا ولّد الحُجج إلى ضرورة استبداله بنظام اقتصادي مختلف تمامًا، وفرض قيود صارمة على اقتصاد السوق، وهو المطلب الذي دعا إليه دُعاة المساواة [2].

يدافع رونالد دوركين عن فكرة اقتصاد السوق بوصفها الوسيلة التي يمكن عن طريقها ضبط الأسعار الخاصة ببضائع وخدمات ضخمة ومتنوعة؛ ولذلك ينبغي أن تكون في صدارة أي تطّور أو تحسين نظري فاعل للمساواة في الموارد، كما يدافع رونالد دوركين عن اقتصاد السوق بوصفه الأداة الواقعية التي يمكن أن تتحقق في ظلها المساواة، ويرى أنه يمكن إصلاح الإخفاقات المصاحبة له، وإزالة العيوب المرتبطة به، التي لا ترجع إلى اقتصاد السوق ذاته، وإنما إلى سوء الاستخدامات المصاحبة له [3].

---

(1) See: Stefan Gosepath, *The Place of Equality in Habermas' and Dworkin's Theories of Justice*, op cit, p. 29-30.
(2) See: Ronald Dworkin, *Sovereign virtue: The theory and practice of equality*, op cit, p. 66. And See: Matthew Clayton, Andrew Williams, *Social justice*, op cit, p. 111.
(3) See: ibid, p. 66.

2- نظرية تحسين المساواة(A Theory of improvement Equality)

تهدف نظرية تحسين المساواة وفقًا لرونالد دوركين إلى تقليل العجز في العدل لجعل العالم الواقعي أكثر نزوعًا للمساواة ممّا هو عليه الأمر، إذ يتمثل العجز في العدل عند رونالد دوركين في ذلك الفرق بين ظروف الشخص في عالم يسوده توزيع مثالي وظروفه في العالم الواقعي [1]، وينقسم العجز في العدل إلى نوعين هما: العجز في الموارد، والعجز في الحرية [2]:

أ- **العجز في الموارد:** يتمثل في الفرق بين الموارد التي يمتلكها الشخص بالفعل والموارد التي كان من المفترض أن يحصل عليها في ظل التوزيع المساواتي، والذي تم عن طريق المزاد الافتراضي.

ب- **العجز في الحرية:** يتمثل في فقدان الشخص بسبب القيود القانونية على قدرته في فعل أو تحقيق شيء كان يمكن أن يقوم به في ظل مجتمع يسوده التوزيع المساواتي المثالي، فكما جعل رونالد دوركين للحرية الفردية حدًا معينًا يتمثل في عدم التسبب في زيادة التفاوتات الاقتصادية بين الناس، جعل أيضًا للقيود التي تفرضها الدولة على هذه الحرية حدًا أو معيارًا يتمثل في عدم النزول بهذه الحرية إلى مستوى أدنى من المستوى الذي كانت سوف تصل إليه في ظل التوزيع المساواتي المثالي [3].

يتجسد معيار تطوير المساواة في مدى القدرة على تقليل العجز في العدل عن طريق تقليل "التفاوتات الفجة" في التوزيع؛ إذ أن توسيع مجال الحرية توسيعًا مفرطًا في الواقع العملي قد أضرَّ بالمساواة في الموارد؛ فبعض الأفراد في المجتمع الواقعي الذي يعاني الناس فيه من التفاوتات الاقتصادية الفجة يتمتعون بنطاق للحريات أكبر بكثير ممّا هو مسموح لهم في المجتمع المثالي، ومن ثمَ أدى إلى زيادة الفجوة الاقتصادية بين الناس في المجتمع، لذا ينبغي على الدولة فرض بعض القيود على الحريات الفردية؛ فالسّمة الأساسية للمجتمع المثالي وفقًا لدوركين تتمثل في المساواة بين الناس في الموارد، ممّا يتعين على الدولة أن تمنع أي استخدام للحرية الفردية من شانه أن يؤدي إلى تقويض هذه المساواة[4].

---

(1) See: ibid, p. 180. And See: Dworkin, Ronald, *what is equality? Part 3: The Place of Liberty,* op cit, p. 39.

(2) محمد عبده محمد أبو العلا، مفهوم العدل في الليبرالية الاجتماعية (دراسة لنظرية الفيلسوف الأمريكي" رونالد دوركين في العدل"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة، قسم الفلسفة في كلية الآداب- جامعة طنطا، 2014، ص 231.
And See: Dworkin, Ronald, *what is equality? Part 3: The Place of Liberty,* op cit, p. 39 -48. And See: Stephen Cuest, *Ronald Dworkin*, 2nd ed, Edinburgh University press, 1997, p. 203-204.

(3) See: Ronald Dworkin, *What is equality? Part 3: The Place of Liberty,* op cit, p. 48. And See: Stephen Cuest, *Ronald Dworkin*, op cit, p. 203-4. And See: Ronald Dworkin, Sovereign virtue: The theory and practice of equality, op cit, p. 165.

(4) See: Ronald Dworkin, *Sovereign virtue: The theory and practice of equality*, op cit, p. 165. And See: Stephen Guest, *Ronald Dworkin*, op cit, p. 204.

يذهب رونالد دوركين إلى أن فرض الدولة لقيود معينة على حرية أي شخص في المجتمع يكون مسوغًا عندما يمارس هذا الشخص قدرًا من الحرية يزيد عمّا كان سيتوافر له في ظل المجتمع المثالي الذي تسوده المساواة في الموارد، وبعبارة أخرى (وعلى سبيل المثال) يجوز في المجتمع الواقعي فرض قيود على نفقات الدعاية الانتخابية للمرشحين، في حين لا يجوز ذلك في المجتمع المثالي؛ ذلك أن التوزيع المتساوي في الموارد بين المواطنين في المجتمع المثالي سوف يمنع التفاوتات بين المرشحين في فرص الدعاية [1].

يذهب رونالد دوركين إلى أنه وبالرغم من أن الناس تعيش في عالم حقيقي وليس مثالي، إلا أنه يمكن التحرك نحو العالم المثالي، إذ يمكن تقييد الحرية بغية التقرب من ذلك العالم المثالي حيث يوجد أقصى قدر من الحرية، وبالرغم من أنه ليس بالاستطاعة سلب بعض الحرية من أي شخص وإلحاق الضرر به لتحسين المساواة، إلا أن ذلك لا يعني أن كل خسارة في الحرية تمثّل حالة ضرر [2].

يقترح رونالد دوركين ثلاث إجراءات لتقييد الحريات ليحدد بوساطتها الحالات التي يمكن ان يكون مبدأ الضرر (Harm principle) مفيدًا للتقرب إلى العالم المثالي، ذلك عن طريق اخضاع تلك الحالات إلى اختبار يطلق عليه دوركين بـ "اختبار الضرر" (The victimization test)، بوصفها طريقة لمعرفة فيما إذا كانت الحريات التي تم تقليصها ستؤدي بحريات هؤلاء الأشخاص إلى ما دون المستوى الذي يمكن أن يتمتعوا به في ظل التوزيع المثالي، وتلك الحالات هي كالاتي [3]:

أ- **الحالة الأولى:** فرض القيود على نفقات المرشحين السياسيين في الحملات الانتخابية؛ إذ تسمح الفروق غير العادلة في الدخل لبعض المرشحين السياسيين بإحداث تأثير غير متناسب، أما في ظل التوزيع المثالي للمساواة سيكون هذا التقييد غير مسوّغ؛ فحرية القدرة على التأثير في التفكير السياسي هي حرية كبيرة في مجتمع ديمقراطي صحيح، حيث توجد مساواة حقيقية في الموارد، ولن يتمكن أي شخص من جمع مثل هذا القدر من الموارد ليكون له تأثير سياسي غير متناسب في العالم الحقيقي، وبذلك يرى دوركين أن تلك القيود على نفقات المرشحين مسوغة[4].

ب- **الحالة الثانية:** فرض القيود على حرية استخدام الطب الخاص؛ فإذا تم إلغاء الطب الخاص، فإن هذا من شأنه أن يقلل من حرية الأثرياء في اختيار أطبائهم وأوقات العلاج؛ فيبحث دوركين فيما إذا كانت تلك

---

(1) See: Stephen Guest, Ronald Dworkin, op cit, p. 205.
(2) ibid, p 206.
(3) See: ibid, p. 205. And See: Ronald Dworkin, *Sovereign virtue: The theory and practice of equality*, op cit, p. 175.
(4) See: Ronald Dworkin, *Sovereign virtue: The theory and practice of equality*, op cit, p. 176.And See: Stephen Guest, *Ronald Dworkin*, op cit, p. 206.

القيود ستؤدي بحريات هؤلاء الأشخاص إلى ما دون المستوى الذي يمكن أن يتمتعوا به في ظل التوزيع المثالي؛ فيرى دوركين أنه قد يكون هناك نوعان محتملان من التوزيع المثالي (على سبيل المثال) يمكن تطبيقهما في العالم الحقيقي، وهما [1]:

النوع الأول: نظام خاص شامل مصحوب بتأمين حكومي حيث يكون الشخص العادي على استعداد لتأمينه.

النوع الثاني: نظام الخدمة الصحية الحكومي جنبًا إلى جنب مع توافر الطب الخاص.

يقارن رونالد دوركين الخدمة الصحية الحكومية مع هذين التوزيعين المثاليين، ويرى أنه إذا كانت الخدمة الصحية الحكومية لن تتحسن بإلغاء الطب الخاص الذي يقدم رعاية أفضل، أو خدمة أسرع لأمراض لا تهدد الحياة، أو يمتلك أطباء أكثر تميزًا، عندئذ فأن الحكومة ستضحي بالناس إذا ما حظرت الطب الخاص واعتمدت على الخدمة الصحية الحكومية فقط.

ت- **الحالة الثالثة:** فرض القيود على حرية التعاقد، مثل قيود ساعات عمل موظفي وظروف عملهم، فعلى الرغم من أنه للوهلة الأولى يبدو أنه من الصواب عدم تقييد حرية التعاقد، لأنها تسيء إلى الموظفين إذ كان لديهم الحرية في عدم الدخول في العقود، إلا أنه ينبغي النظر فيما إذا كانت هذه خيارات حقيقية تواجه الموظفين – هل لديهم مساواة في القوة التفاوضية أم أنهم في الواقع دون أي خيار آخر [2].

ويبدو من ذلك أن رونالد دوركين وعن طريق نظرية تطوير المساواة يقدم برامج عملية لإعادة التوزيع في مجتمع سياسي ديمقراطي حقيقي، أراد عن طريقها تقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الناس قدر الإمكان، ممّا يتيح فرصة أكبر لحياة أفضل للناس الأكثر فقرًا. ومن بين تلك البرامج التي قدّمها هو نظام العلاج الخاص، ونظام التأمين الصحي، التي يمكن لغير القادرين ماديًا الاشتراك فيه، واصدار قوانين الحد الأدنى والحد الأقصى لساعات العمل والاجور، لمنع الاحتكار وحماية المستهلك، وإقرار نظام الضرائب التصاعدية، وغيرها، إلا أن ما يؤخذ على رونالد دوركين في ذلك أنه نحى منحًا نفعيًا بتجاهله الأشخاص واستخدامهم كوسيلة لتحقيق غايات اجتماعية للتقرّب إلى مجتمعه المثالي.

نقد وتقويم

لقد استطاع رونالد دوركين في نظريته عن العدالة القائمة على مبدأي الكرامة الإنسانية المتمثلين في مبدأ الاهتمام أو الاحترام المتساوي ومبدأ المسؤولية الشخصية أن يقدم صورة متكاملة من الجانب النظري للحياة

---

[1] See: ibid, p. 177-178. And See: Stephen Guest, *Ronald Dworkin*, op cit, p..206-207.

[2] See: Stephen Guest, *Ronald Dworkin*, op cit, p. 207. And See: Ronald Dworkin, *Sovereign virtue: The theory and practice of equality*, op cit, p. 178-179.

المقبولة التي ينبغي لها أن تُحيا في ظل المساواة والحرية، فاثبت أن تلك القيمتين غير متعارضتين، وأحداهما تكمّل الأخرى؛ فليس هناك مساواة بدون حرية، وليس هناك حرية بدون مساواة، والتناقض المزعوم بينهما ما هو إلا تناقض زائف، وأن جميع النظريات المعقولة إن كانت من جانب دعاة المساواة أم دعاة الحرية هي في جوهرها تستند إلى تلك القيمتين نظريًا.

تميّز رونالد دوركين عن سابقيه من الليبراليين والمعاصرين له، بطرحه مبدأ الاهتمام أو الاحترام المتساوي الذي يُمثل قيمة المساواة كمبدأ أول في نظريته خلافًا لجوهر الليبرالية الذي يستند إلى الحرية الفردية، إلا أنه في الوقت ذاته أكد على العلاقة الوثيقة بين المساواة والحرية المتمثلة بمبدأ المسؤولية الشخصية، فبالرغم من أنه لم يكن اول من أكد على تلك العلاقة الوثيقة بين المبدأين اذ سبقّه في ذلك جون رولز إلا أنه تميز عنه بجعل المساواة هي حق عام خلافًا لجون رولز الذي جعل من الحرية هي صاحبة الحق العام.

لقد ارتكزت نظرية رونالد دوركين للعدالة على مبدأي الكرامة الإنسانية– كما أسماه، وهما مبدأ الاهتمام أو الاحترام المتساوي، ومبدأ المسؤولية الشخصية، وبينما يُمثل المبدأ الأول قيمة المساواة، يُمثل المبدأ الثاني قيمة الحرية، فحاول دوركين اثبات وحدة قيمتي المساواة والحرية وأنهما قيمتان غير متعارضتين لا بل متكاملتان.

ففي الجانب النظري ومن وجهة نظر الباحث استطاع رونالد دوركين نفي ذلك التعارض بين قيمتي المساواة والحرية واثبات وحدة مفهوم القيمتين؛ فالتنازل عن أحد تلك القيمتين يؤدي بالضرورة إلى ضياع الكرامة الإنسانية، وإن هذا التنازل يعني بالضرورة التنازل عن القيمة الأخرى؛ فالمبدأ الأول لن يتحقق إلا عن طريق المبدأ الثاني، والمبدأ الثاني لن يكون له وجود حقيقي إلا عن طريق التسليم بالمبدأ الأول؛ فليس هناك مساواة بدون حرية، وليس هناك حرية دون مساواة.

وبناء على هذا التصور سعى رونالد دوركين إلى تقديم تصوره للمجتمع السياسي الذي يكون بمقدوره تحقيق هذين المبدأين معًا، عن طريق تأكيده على العلاقة الوثيقة بين الأبعاد الثلاثة وهي: الاخلاق، السياسية، والقانون، التي ينبغي لأي مجتمع سياسي حقيقي أن يقوم عليها، ولتحقيق ذلك يعتقد بأن الديمقراطية التشاركية هي أفضل طريقة للوصول إلى العدالة بين المواطنين رافضًا بذلك ديمقراطية الأغلبية، فوصفها بأنها ظالمة، ذلك لأنها تتجاهل الأقليات في المجتمع، إلا أن رونالد دوركين تغلّب عليه الطابع المثالي في ذلك ولم يقدم أي إجراءات حقيقية تمكّن من تحقيق الديمقراطية التشاركية سوى اعتماده على فكرتي المساواة الأفقية والمساواة العمودية والتكامل بينهما، وهو يعترف بنفسه صعوبة تحقيق ديمقراطية المشاركة وأنها مجرّد طموح محتمل الاقتراب إليه.

أما في الجانب الاقتصادي فقد اعتمد رونالد دوركين على فكرة المساواة في الموارد، والذي ارتكز بدوره كذلك على مبدأي الكرامة الإنسانية اللذين وظّفهما في مجمل أطروحاته الفلسفية، إلا أن ما يؤخذ على دوركين اعتماده على افتراضات خيالية لتحقيق ذلك المبدأ على أرض الواقع، مثل المزاد الافتراضي والتأمين الافتراضي، بالرغم من أنه انتقد جون رولز في تبنيه الافتراض الخيالي في "الموقف الأصلي" الافتراضي وكذلك "حجاب الجهل" في حين يلجأ هو نفسه إلى حجاب الجهل لجون رولز ذاته في عملية التامين الافتراضي، فيبدو من ذلك أن رونالد دوركين عجز عن تحقيق مبدآه (المساواة في الموارد) فعليًا إلا عن طريق ارتكازه على افتراضات خيالية.

كذلك من المآخذ المهمة التي تؤخذ على نظرية رونالد دوركين هي تبنيه الأفكار النفعية في تطوير نظريته في المساواة التي أراد عن طريقها تقليل التفاوتات الاقتصادية قدر الإمكان باعتماده مبدأ الضرر بحجة التقرب إلى العالم المثالي، فضلاً عن ذلك، لم يعر رونالد دوركين أي اهتمام بهؤلاء الذين ساءت حالتهم بسبب اختياراتهم الشخصية، فما هو موقف مبدأ الاهتمام والاحترام المتساوي من هؤلاء؟

وبذلك يكون رونالد دوركين قد أخفق في العديد من الآليات التي أراد عن طريقها تطبيق نظريته عمليًا، مع ذلك يبدو ما طرحه من أفكار ومقترحات جديرة بالاهتمام والبحث؛ إذ تميزت أفكاره بجاذبيتها وطابعها الإنساني الذي يحفز للمضي بتبني فكرة عدم تعارض الحرية والمساواة إلى جانب التحرك عمليًا للمحاولة في التوفيق بين القيمتين على ارض الواقع.

مخطط توضيحي للدراسة

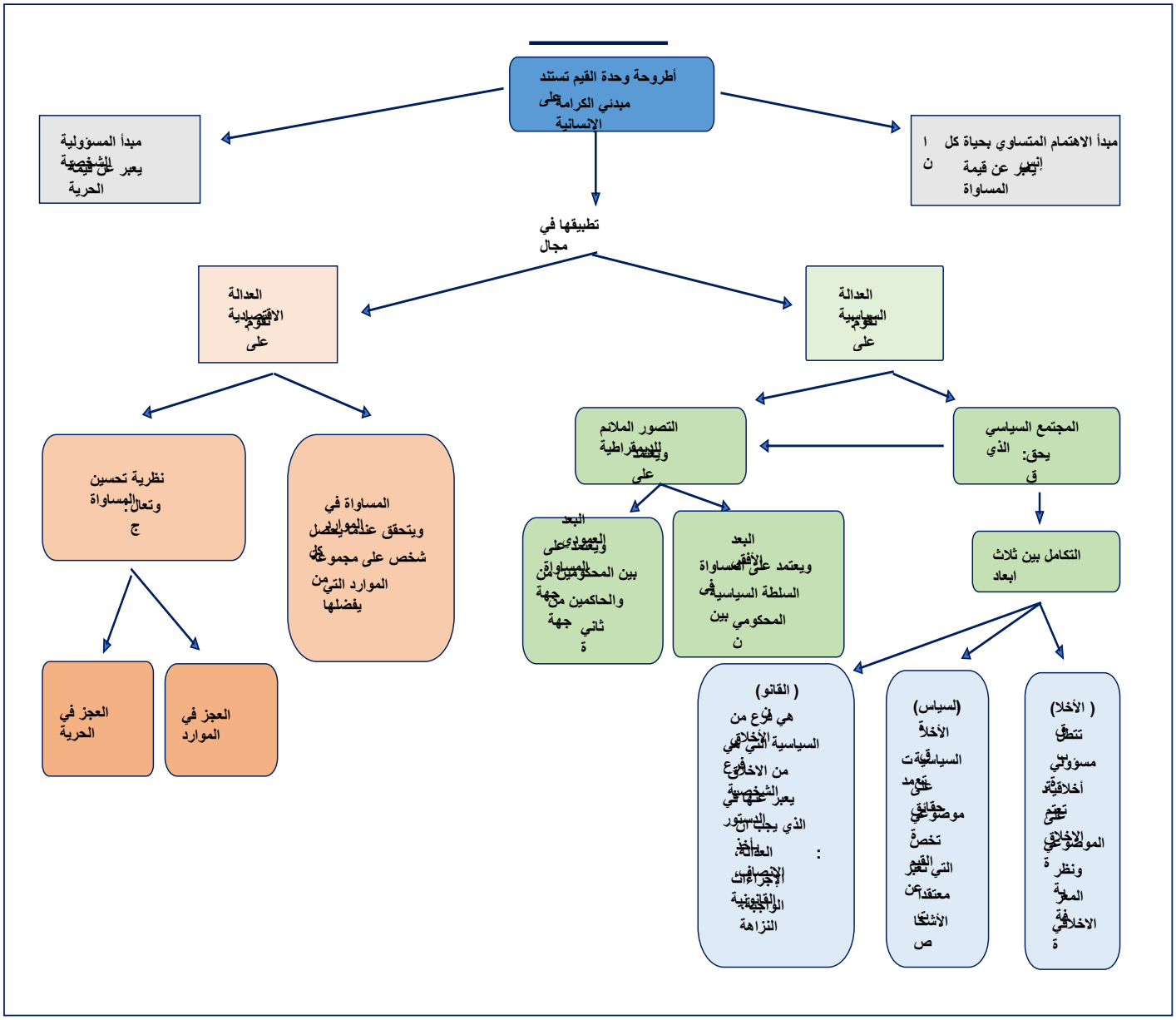

References

1. Alain Touraine, *What Is Democracy?* translated by David Macey, Routledge, New York, 2018.

2. Arthur Ripstein, *Ronald Dworkin*, ed, Cambridge University Press, Cambridge, 2007.

3. Charles Covell, *the defence of natural law*, ed, The Macmillan Press Ltd, London, 1992.

4. Colin Farrelly, *introduction to Contemporary Political Theory*, ed, SAGE Publications Ltd, London, 2004.

5. Dragica Vujadinovic, *Ronald Dworkin—Theory of Justice*, European Scientific Journal, vol. 8, No.2, (1-13), 2012.

6. Drucilla Cornell, Nick Friedman, *The mandate of dignity: Ronald Dworkin, revolutionary constitutionalism, and the claims of justice*, Fordham University Press, New York, 2016.

7. Jack Winter, *Justice for hedgehogs, conceptual authenticity for foxes: Ronald Dworkin on value conflicts*, Res Publica (463–479), 2016.

8. *John S. Dryzek*, Bonnie Honig, Anne Phillips, *The Oxford handbook of political theory*, Oxford University Press, 2008.

9. Justine Burley, *Dworkin and his critics: with replies by Dworkin*, Blackwell Publishing Ltd, USA, 2004.

10. Matthew Clayton and Andrew Williams, Social justice, Blackwell Publishing Ltd, USA, 2004.

11. Norman P. Barry, *An Introduction to Modern Political Theory*, 3rd ed, Macmillan Press Ltd, London, 1996.

12. Paul Barker, et al, *Living as equals*, Oxford University Press, New York, 1996.

13. Philip Pettit, *Republicanism: a theory of freedom and government*, Oxford University Press, New York, 2002.

14. Pietro Costa, Danilo Zolo, *The rule of law: History, Theory and Criticism*, Springer, Netherlands, 2007.

15. Ronald Dworkin, *Do Values Conflict: A Hedgehog's Approach*, Arizona Law Review, Vol. 43: 2.

16. ----------, *what is equality? Part 2: Equality of resources*, Philosophy and Public Affairs, Vol. 10, No. 4 (283-345), Blackwell Publishing, 1981, p. 293. Doi:10.2307/2265047

17. ----------, *Equality, democracy and constitution: We the people in court*, Alberta Law Review, Vol. xxviii, No. 2, (324-346), 1990.

18. ----------, *Freedom's law: the moral reading of the American Constitution*, Oxford University Press, New York, 1996.

19. ----------, *Is democracy possible here?* 3rd ed, Princeton University Press, New Jersey, 2008.

20. ----------, *Justice for hedgehogs*, Harvard University Press, Cambridge, 2011.

21. ----------, *Justice in robes*, Harvard University Press, Cambridge, London, 2006, London.

22. ----------, *Law's empire*, Harvard University Press, Cambridge, 1986.

23. ----------, *Sovereign virtue: The theory and practice of equality*, Harvard university press, Harvard, 2002.

24. ----------, *taking rights seriously*, Harvard University Press, Cambridge, 1978.

25. ----------, *what is Equality? Part 1: Equality of Welfare,* Philosophy and Public Affairs, Vol. 10, No. 3, (185-246)1981, p. 186-187. Doi: 10.2307/2264884.

26. ----------, *what is equality? Part 1: Equality of welfare*, The notion of equality, Philosophy and Public Affairs, Vol. 10, No. 3 (185-246), 1981.

27. ----------, *what is equality? Part 3: The Place of Liberty*, Iowa Law Review, Vol. 73, No. 1, (1-73), 1987.

28. ----------, *what is Equality*? Part 4: Political Equality, University of San Francisco Law Review, Vol. 22, No. 1, (1–30), 1987.

29. ----------, *what is the rule of law?* The Antioch review Inc, vol. 30, no.2. (151-155), 1970, p. 151-152. doi.org/10.2307/4637281.

30. Stefan Gosepath, *The Place of Equality in Habermas' and Dworkin's Theories of Justice*, European Journal of Philosophy, Vol.3, No. 1, (21-35) , 1995.

31. Stephen Cuest, *Ronald Dworkin*, 2nd ed, Edinburgh University press, 1997.

32. ----------, *Ronald Dworkin*, 3rd ed, Stanford University Press, California, 2013.

33. Will Kymlicka, *Contemporary Political Philosophy: An Introduction*, 2nd ed, oxford: oxford University, New York, 2002.